أثر النظام الأبوي على ثقافة الحوار في الأسرة العربية المعاصرة
– الأسرة الجزائرية نموذجا–

د. بلقاسم الحاج
أستاذ محاضر –كلية العلوم الاجتماعية–
– جامعة برج بوعريريج–

الملخص :

إن أهم ما يميز العلاقات الأسرية في المجتمعات العربية، حسب بعض الباحثين العرب من أمثال الفيلسوف الفلسطيني هشام شرابي، وعالم النفس اللبناني **علي زيعور**، والنفسانية المصرية **نوال السعداوي**، وعالمتي الاجتماع الجزائرية **سعاد خوجة**، والمغربية **فاطمة المرنيسي**...)، هو أنها ما تزال تعتبر علاقات مقدسة ومحاطة بكثير من التحريمات لانطوائها على الدوافع الجنسية وكيفية كبحها، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن الفحص العلمي والمناقشة الحرة.

إن انتشار مثل هذا النوع من العلاقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الأبوي السائد في المجتمعات العربية، هذا الأخير ساهم في تهميش ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة، ذلك لأنه يتميز بذهنية أبوية تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل بثقافة الحوار إلا أسلوبا لفرض رأيها، حيث يغيب التفاعل وثقافة الحوار المفضية إلى التفاهم أو الاتفاق بين وجهات النظر لمختلف الفاعلين في الأسرة.

في هذا الإطار سنحاول من خلال هذه الدراسة، البحث عن مدى تأثير قيم النظام الأبوي السائد في المجتمع العربي على انتشار ثقافة الحوار داخل الأسرة العربية عموما والجزائرية منها بالخصوص، والتي تتجسد في أنماط ونماذج من العلاقات الاجتماعية الأسرية، يكون أبطالها مجموعة من إناث المجتمع وذكوره من مختلف الأعمار، في حدود أدوار تحددها ثقافة المجتمع السائدة، مثل: زوج، زوجة، آب، أم، أخ، أخت، إبن، بنت، جد، جدة...الخ.

Résumé

Les relations familiales dans les sociétés arabes sont caractérisées selon quelques chercheurs à l'égard de : Hichem CHERABI, Ali ZIOUR, Nawel Esaadaoui, Souad KHOUDJA, Fatima EL MARNISSI par leur sacralité, elles sont toujours entourées par des tabous qui consiste prioritairement au

refoulement des désirs sexuels, de ce fait toute recherche scientifique et discussion objective ne sont pas pratiquement élaborées.

Ce type de relation est étroitement liée au système patriarcal qui domine les sociétés arabes, étant caractérisé par une mentalité patriarcale qui refuse toute critique ou dialogue sauf pour imposer ses idées, du coup, l'interaction et la culture de dialogue menant au consentement et à l'accord entre tous les membres de la famille sont absentes.

Dans ce cadre, cette étude vise chercher l'influence des valeurs du système patriarcal qui domine la société arabe, dans la propagation de la culture de dialogue dans la famille arabe en général et algérienne en particulier, des valeurs qui s'incarnent dans des types et des modèles de relations sociales et familiales, basées sur un groupe de filles et de garçons de tous âge, dans la limite des rôles déterminés par la culture sociale dominante tel que : le mari, la marié, le père, la mère, le frère, la sœur, le fils, la fille, le grand- père, la grand-mère ..etc.

مقدمـــــة:

يعتبر النظام الأبوي ظاهرة اجتماعية ثقافية، تتجسد في مختلف الأنساق الاجتماعية (السياسي، الثقافي والاقتصادي...الخ)، وتنتشر في مختلف مجتمعات العالم، غير أنها تختلف في حدتها من مجتمع لآخر، حسب درجة تقدم هذا الأخير ومدى تطبيقه للقيم الديمقراطية مثل حرية التعبير والمساواة والعدالة.

إن النشأة الأولى لظاهرة النظام الأبوي ترتبط بالأسرة باعتبارها أصغر وحدة اجتماعية، حيث ينشأ الفرد بداخلها خاصة في مراحله الأولى، أين يتلقى التنشئة الاجتماعية اللازمة للتكيّف مع المجتمع (الوسط الخارجي)، ومن جهة أخرى يلعب المجتمع بمختلف أنساقه دورا هاما في تفعيل هذا النظام و دعمه عن طريق القيم التي يتبناها كنموذجا له، فالعملية إذاً تبادلية وتكاملية و كلها تخدم استمرار هذا النظام.

إن التغيّرات التي تصيب النسق الكلي (المجتمع) تمس بشكل أو بآخر النسق الأسري الذي يشكل نموذجا مصغرا للنسق الكلي، ويتطلب هذا الأخير عملية اتصالية فعالة لتسيير أمور الحياة المتعددة والمتشعبة، حيث يتوقف نجاح هذه الاتصال في الأسرة على مدى انتشار قيم الحوار المتبادل القائمة على عدم تهميش الآخر، بالاستماع إلى انشغالاته، كما يجب أن يكون النقاش بين

مختلف الفاعلين في العملية الاتصالية داخل الأسرة، حول أي قضية من قضاياها اليومية، مبني ليس على الحوار المفضي إلى وحدة الرأي والتسلط والانفراد في اتخاذ القرارات الأسرية، بل على التشاور والنقاش، واختيار الرأي الذي يرضي مصلحة الجماعة، قبل المصلحة الفردية...الخ.

في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة وفهم أهم مميزات الحوار داخل الأسرة في ظل النظام الاجتماعي الأبوي السائد بالخصوص في المجتمعات العربية عموما، والتي يشكل المجتمع الجزائري جزءا منها، حيث قسمت الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، تناول الأول منها أهم مفاهيم كالنظام الأبوي، الأسرة، السلطة والحوار السري...، أما المحور الثاني تطرق إلى الحوار والعلاقات الأسرية في ظل النظام الأبوي العربي حسب بعض الفلاسفة والباحثين العرب، بينما خصص المحور الثالث إلى مفكرين الثاني إلى محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية في حين خصص المبحث الثالث إلى الحوار والعلاقات الأسرية في العائلة الجزائرية، في حين تناول المحور الرابع نتائج الدراسة الميدانية حول بعض مظاهر تغيّر العلاقات الزوجية وطرق اتخاذ القرار في الأسرة الجزائرية المعاصرة.

1- تحديد مفاهيم الدراسة:

1-1- مفهوم النظام الأبوي:

يرى "**هشام شرابي**" (**1**) : أن النظام الأبوي يتميز بسلطة أبوية تبدأ أول ما تبدأ في العائلة بسلطة الأب البيولوجي ثم تمتد إلى السلطة في البيئة الاجتماعية و المتجسدة في علاقات المجتمع وحضارته ككل فتكون السلطة بذلك ظاهرة و خفية في نفس الوقت حيث يراها الفرد و يحس بها أينما كان وحيثما توجه، فهي تحكم علاقاته المباشرة وغير المباشرة، ويتميز النظام الأبوي بلغة خاصة هي لغة جماعية تنفي الفرد والوعي الذاتي وتستبدلها بالوعي الجماعي وبالتالي فهي انعكاس للسلطة الأبوية والوعي البطريكي، وتظهر هذه اللغة إلى جانب لغة الحياة التي يتكلمها العامة، حيث تظهر هذه الأخيرة أمامها ناقصة ومشوهة، و هي لغة يتقنها الخاصة و ذوي السلطة و ينشأ الإنسان خلالها على أنها مهيمنة وتمثل القيم العليا والحقائق السامية والغموض وعسر الفهم على العكس من اللغة العامية التي هي لغة الأطفال والفقراء وعامة الناس. إن هذه اللغة (الأبوية) يكمن في أعماقها آليات السيطرة على جميع أشكالها الإيديولوجية (في المفاهيم و التعابير) والقيم والألفاظ والأساليب و على جميع أشكالها المادية في وسائل القمع والسيطرة العنيفة المباشرة، و هي لغة غير قادرة على التعبير العلمي واستيعاب المعرفة العلمية، وهي لغة دفاعية تخشى التفاعل والحوار وتحتمي وراء الفكر الديني.

مما سبق نستنتج أن النظام الأبوي يشكل نموذجا مثاليا ومبدأ تفسيريا يميز الأسرة كبناء فرعي من المجتمع ككل، ويتميز بلغة خاصة تظهر إلى جانب لغة الحياة العادية، ولا يمكن تحديد

مفهومه بدقة دون تحديد أهم الأبعاد الأساسية المشكلة له وخصائص كل بعد على حدا، ويتميز النظام الأبوي الأسري كنموذج مصغر للنموذج الأكبر في المجتمع بما يلي:

- أن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة في ظل هذا النظام هي علاقات عمودية يشكل الأب محورها تجاه باقي أفراد الأسرة، والذكور اتجاه الإناث، فسلطة الرجل تجاه المرأة تكون مطلقة وقائمة على فرض الرأي ورفض النقد وغياب الحوار المتبادل، بالمقابل تسود قيم الخضوع و الامتثال من طرف المرأة تجاه الرجل.
- اللاعدالة في توزيع الأدوار الأسرية و التمييّز بين نوعي الجنس البشري الواحد منذ الميلاد خاصة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المشتركة.
- أن حرية المرأة تكون مقيّدة في ظل هذا النظام تحت تأثير تدخل الرجل في شؤون المرأة وأمورها الخاصة بها كطريقة اللباس والماكياج، وفي التصرف في مالها، ومختلف اختياراتها.

ينبغي التأكيد في هذا الإطار أن هذا المفهوم لا يخرج عن إطار العلاقات الاجتماعية الأسرية التي تجمع أفراد الأسرة في حدود علاقة الرجل بالمرأة كزوج بالدرجة الأولى، أو كأب و علاقة المرأة بالرجل كزوجة أو كبنت.

1-2- مفهوم الأسرة:

لقد عرفها العالم الانثربيولوجي " **ميردوك** " بإنها "وحدة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك و تعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر وأنثى بالغين، و أطفال سواء من نسلها أو عن طريق التبني"(2) ، فهي اللبنة الأولى في بناء المجتمع وخليته الأساسية الأولى التي من خلالها يرى أفراده و يرى الأفراد كذلك مجتمعهم، فهي الوسيط الذي يربط الفرد بالمجتمع، لأن الفرد يأتي إلى المجتمع ويعيش فيه من خلال الأسرة التي ينتمي إليها، اما عالم الاجتماع " **بوجاردس**" و في تركيزه على الجانب النفسي الاجتماعي للأسرة يعرّف الأسرة " **على أنها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، ومهمتها تربية الأطفال وتوجيههم و ضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية**"(3)، أما "**عبد الواحد وافي** " فيذهب إلى اعتبار الأسرة بمثابة الوسط الطبيعي والاجتماعي الأول للفرد وتقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات، فنظام الأسرة في أمة ما يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات هذه الأمة، و تاريخها وعرفها الخلقي وما تسير عليه من نظم في شؤون السياسة و الاقتصاد و القضاء) (4).

اعتمادا على ما سبق يمكن اعتبار الأسرة بمثابة البناء الاجتماعي الذي يتكون من أدوار اجتماعية مرتبة على أساس النوع و المكانة، يكون أساسها دور كل من الزوج و الزوجة اللذان يشتركان في مكان الإقامة الواحد وفي مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية ، وعن طريق

علاقة جنسية شرعية اجتماعيا ينجب الزوجان أطفالا تقوم الأسرة برعايتهم وحمايتهم وتزويدهم بحاجاتهم المختلفة ويقتضي استقرار الأسرة وتوازنها سيادة قيم العدالة والمساواة في تقسيم الأدوار والمسؤوليات وكذا قيم الاحترام والثقة المتبادلين في إطار تكاملي و بهدف عام هو ضمان استمرار استقرار النسق الأسري الذي هو أساس استقرار المجتمع، هذا و يجمع الباحثون على أن هناك نوعين أساسين للأسرة هما الأكثر انتشارا في العالم ويتعلق الأمر بالأسرة الزواجية والأسرة الممتدة.

فيما يتعلق بالنوع الأول فإنه يتكون من الأعضاء المباشرين وهم الزوج والزوجة و أولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، و لأنها تتميز بصغر حجمها فإن العلاقات الأساسية فيها تقوم على محور العلاقة بين الزوج والزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدموية، و هو نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر الواضح من الضبط الأسري وعلو مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة و هو النمط الأكثر انتشارا في العالم المعاصر أما النمط الثاني فهو (ناتج عن امتداد الأسرة الزواجية لتشمل إضافة إلى الزوجين الأساسيين الأبناء المتزوجين و الأحفاد، و غيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة والأرملة، و يقيم كل هؤلاء في نفس الوحدة السكنية و يشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة) (**5**). وعادة ما يكثر انتشار هذا النوع من الأسرة في المجتمعات الريفية التي يشتد فيها الضبط الأسري والرقابة الاجتماعية.

في الأخير ينبغي أن نشير إلى أنه قد يرد مصطلح " العائلة " كتعبير عن الأسرة، فإنه مفهوم آت من الفعل " عال "،" يعيل"، "معيل"، " عيال "، و تعبّر عن الشخص الذي يعيل أفراد أسرته، وفي هذا الإطار يرى " **حليم بركات** ": أنه مع سيطرة النظام الأبوي، أصبح الرجل هو المعيل وأصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل ومهما كانت علاقات الإعالة والاعتماد متبادلة(**6**).

1-3- مفهوم السلطة الأبوية:

إن السلطة حسب (**ماكس فيبر**) هي(**7**): القدرة على إلزام (الغير) بفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه وتأخذ السلطة شكلين أساسين:

- الشكل الترابطي: و يكون على شكل تعليمات و برامج.
- الشكل التراتبي: ويكون على شكل أوامر.

فالسلطة هي سياق مقصود يؤثر بفاعلين على الأقل، وهي بالتالي علاقة اجتماعية عامة تماما تهدف إلى تنظيم المجتمع ومختلف الجماعات التي تسودها، من أجل ضمان أحسن تسيير واستمرارية.

ويقصد بالسلطة الأبوية: أن العلاقات الأسرية تكون عمودية وفي كل الحالات تقف إرادة الأب البطريك على أنها الإرادة المطلقة وتتجسد في العائلة إجماعا مفروضا يرتكز إلى العادة والإكراه، فهي قائمة على التسلط والهيمنة الممارسة خاصة على المرأة.

1-4- مفهوم الحوار الأسري:

نقصد بالحوار الأسري ذلك السلوك الايجابي الذي يسلكه أحد أفراد الأسرة تجاه الآخر، عند معالجة قضية تتعلق بالأسرة، لذلك فهو تقنية تستعمل أثناء العملية الاتصالية الهادفة لمعالجة موضوع ما، فهي يشكل أساس العلاقة الأسرية الناجحة، نظرا لما يتميز به أفراد العلاقات الاجتماعية أثناء ممارسته من الرزانة وقبول رأي الطرف الآخر، وإعطائه الفرصة الكافية للتعبير عن رأيه بكل حرية وبدون ضغط.

إن هذا المفهوم يسجل غيابه بقوة في المجتمع العربي عموما، وكذا في المجتمع الجزائري، وبالخصوص على مستوى العلاقات الأسرية، ولأن الأسرة تشكل أساس المجتمع فإن غياب هذا المفهوم ميدانيا داخل الأسرة من شأنه أن يؤثر على العلاقات الاجتماعية على مستوى مختلف الأنساق الأخرى مثل المؤسسة الاقتصادية والمدرسة والشارع ...الخ.

2- الحوار والعلاقات الأسرية في ظل النظام الأبوي العربي حسب المفكرين العرب:

لا يمكن الحديث عن الحوار والعلاقات الأسرية في المجتمع العربي، بدون التطرق إلى دراسات الباحث الفلسطيني " **هشام شرابي** " والتي من أهمها نذكر " **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**"(8) و"**النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي**"(9)، والتي اهتم الباحث من خلالها بإشكالية تخلف المجتمع العربي باحثا عن أسبابها، كما تطرق إلى أهم خصائص المجتمع العربي لاسيما منها بنية العائلة، التربية و الخصائص السيكولوجية للفرد العربي من: إتكالية، عجز وتهرب...الخ، كما خص بالاهتمام عدة مجالات أخرى تمس المجتمع، الوعي والتغيّر الاجتماعي، الإنسان العربي والتحدي الحضاري، المثقف العربي و المستقبل، التثقيف الاجتماعي والتلفزيون...الخ، ولقد تميزت منهجيته بالجمع بين أسلوبي التحليل النفسي والعرض الاجتماعي، حيث قام بتحليل سلوك الفرد الاجتماعي وعلاقته بالتربية العائلية والتثقيف الاجتماعي، كما حلل العائلة والعلاقات التي تقوم عليها، لاسيما منها علاقات الوالدين بأطفالهم وكيفية تربيتهم ومعاملاتهم خاصة في مراحل حياتهم الأولى، ومن خلال ذلك استطاع أن يقوم بدراسة نقدية لواقع المجتمع العربي المتميز بالتخلف باحثا عن مختلف الأسباب وأهم الحلول الموافقة، و قد توصل إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

إن التربية والتثقيف في العائلة و المدرسة يهدفان إلى قولبة الفرد على النحو الذي يريد المجتمع و تقرره الثقافة المسيطرة التي تمثل نمط الحياة المسيطر في المجتمع العربي والتي أساسها الأبوية، و تقوم المرأة بدور كبير في ذلك.

- إن أهم ما يطبع العلاقات الاجتماعية عموما والعائلية خصوصا هو قيامها على السلطة والسيطرة الطاعة، الخضوع،الامتثال، والقهر، حيث كان يلعب الرجل و كبير السن الدور الأساسي فيها، إذ ينمو الذكر منذ طفولته على قيم حب البروز واحتقار المرأة، وإذلال من هم أضعف منه، فتكون وفقا لذلك شخصيته على صورة أبيه.
- إن بنى النظام الأبوي في المجتمع العربي على مدى القرن الأخير لم يجري تبديلها أو تحديثها، بل أنها ترسخت وتعززت كأشكال محدثة ومزيفة.
- إن النهضة العربية التي شهدها القرن التاسع عشر الميلادي، عجزت عن تفتيت أشكال النظام الأبوي و علاقاته الداخلية وبالمقابل استطاعت أن توفر تربة صالحة لإنتاج نوع جديد و هجين من المجتمع/الثقافة أي " مجتمع ثقافة النظام الأبوي المستحدث (المجتمع العربي الراهن) عن طريق ما أطلق عليه لقب "اليقظة الحديثة" ومن جهة أخرى نجـــد أن التحديث المادي و هو أول دلائل التغيّر الاجتماعي على إعادة تشكيل بنى النظام الأبوي و علاقاته تم تنظيمها و تعزيزها بمنحها أشكالا ومظاهر عصرية.

إن النظام الأبوي المستحدث ليس عصريا و لا تقليديا، بل هو تشكل اجتماعي يفتقر إلى الخصائص المشتركة التي تتحلى بها الجماعة و تعوزه مظاهر الحداثة التي ينعم بها المجتمع، فهو تشكل اجتماعي مهدور طاقاته و يتميز بطبيعته الانتقالية وضروب شتى من التخلف و التبعية، و هذا كله يتجسد في اقتصاده و بنية طبقاته و تنظيمه السياسي ولاجتماعي و الثقافي، فهو تشكل غير مستقر أبدا بالمرة تفسخه التناقضات والتراعات الداخلية(**10**). و يتميز بجملة من الخصائص أهمها:

- قيامه على استعباد المرأة، الأمر الذي كرس عبر التاريخ العداء العميق والمستمر في لا وعي هذا المجتمع للمرأة و نفي وجودها الاجتماعي كإنسان.
- تميزه بذهنية أبوية تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل بالحوار إلا أسلوبا لفرض رأيها، فهي ذهنية امتلاك الحقيقة الواحدة التي لا تعرف الشك، ولا تقر بإمكانية إعادة النظر، لذلك فإن (التفاعل والحوار بين الأفراد والجماعات لا يرمي إلى التوصل إلى تفاهم أو اتفاق بين وجهتي النظر بل إلى تأكيد الحقيقة الواحدة و تأييد انتصارها) (**11**)
- إن العائلة في الأبوية المستحدثة، و مهما كانت مظاهرها الخارجية جمالية، قانونية، ومادية، فإن بناها الداخلية تبقى مجذرة في القيم الأبوية وعلاقات القربى و العشيرة...، فالمحصلة إذا فريدة في بنيتها المزدوجة الحديث و الأبوي متعايشان في إطار وحدة متناقضة.
- إن كل ما يميز المجتمع الأبوي من خصائص يمكن إسقاطها على العائلة، فالمرأة تبقى تعاني التمييز والاحتقار و الاستعباد، و في هذا الإطار يرى الباحث أنه لا يمكن أن يكون هناك تغيّرا أو تحريرا (الحضارة) دون إزاحة الأب رمزا للسلطة وتحرير المرأة قولا و فعلا (سلوكا) أي أن

اللامساواة بين الرجل و المرأة المجسدة في العائلة و في المجتمع عن طريق النظام الأبوي هي التي تشكل العقبة الأساسية في وجه التغيّر الديمقراطي الصحيح في هذا المجتمع، وهو ما عبّر عنه الباحث بقوله " **إن تغييّر واقع المرأة لا يأتي إلا مع تبديل نوع العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة و ذلك عن طريق الممارسة في المجتمع و هذه عملية طويلة الأمد تشتمل على التربية(12).**

أما الباحث اللبناني المختص في علم النفس الاجتماعي " **علي زيعور**" : و كانت تحت عنوان " **التحليل النفسي للذات العربية : أنماطها السلوكية و الأسطورية**"(**13**)، و هي دراسة نفسية اجتماعية لطريقة إنتاج الشخصية في الوسط العائلي، فقد تمحورت أفكاره حول " الضياع " أي ضياع الفرد في العائلة التي يهيمن عليها الأب، و المجتمع القائم على الأبوية المستحدثة و تكاتف هذين الطرفين في وجه إمكانية تحقيق الذات، و من أهم ما جاءت به هذه الدراسة:

- إن الأب باعتباره يشكل النموذج الأصلي للأبوية المستحدثة، يشكل أداة القمع الأساسية، لأن قوته ونفوذه يقومان على العقاب.
- إن العائلة العربية هي شديدة الوطأة، الأمر الذي يهيئ الطفل (ذكر، أنثى) لأن يطيع في شبابه فالكثير من الوسائل التربوية التقليدية " لا تعده لأن يقارع و يناقش بقدر ما تنمي فيه الالتواء والازدواجية والاعتماد على الكبير (أب، أخ أكبر ،...).
- إن ما يهم العرب هو أن يكون الطفل مطيعا مؤدبا، متأخرا في الاطلاع على كل شؤون الجنس متفوقا على الأقران، و إلا فإنه يكثر عليه الاستهزاء بشخصيته و مقارنته مع الغير و الإلحاح على فشله، مما يقتل فيه الطاقات والتفتح و يدفعه إلى السلبية و سوء التقييم للذات.

يرجع الباحث القمع في العائلة إلى شيوع مواقف غير عقلانية و خرافية في صفوف غالبية الناس، وهو الأمر الذي يؤدي إلى أحكام سيطرة الوضع القائم على الناس و يجعلهم يرفضون أي تغيير اجتماعي...، إن هذه الحقيقة ناحية بنيوية للمجتمع لم تتجذر بعد في الشخصية العربية العقلية العلمية التي تفسر الظواهر بأسباب موضوعية تخضع للدرس والتجربة، فالعقلية الحرية ما تزال فعالة على نطاق شعبي واسع جدا، و في قطاع عريض داخل العقلية الفردية الواحدة، و لم تنظم العقلانية النشاطات الفردية الاجتماعية و السياسية: قطاعان سحري و علمي، يتراكمان بتلاصق، و تتعايش بنى تقليدية مع أخرى منهجية، واقتصاد تقليدي تابع بدائي مع اقتصاد منظم عقلاني عصري.

يلتقي الباحث مع كل من الباحثتين: المصرية "**نوال السعداوي**" والمغربية "**فاطمة المرنيسي**" في فرضيته القائمة على أن الذات ذات منشأ اجتماعي، فهو لا يشير إلى نشوء الفرد في عملية التطور الاجتماعي فحسب، بل أيضا إلى التكوين الاجتماعي للنفس، وهذه ناحية لقيت تحليلا دقيقا ومنظما مع عالم النفس والمحلل النفساني الماركسي "**رايخ** REICH"، هذا الأخير الذي يلتقي معه الباحث "**زيعور**" في أن بنية الفرد النفسانية تماثل بنية النظام الاجتماعي القائم

وهذا معناه في نظر "**زيعور**" أن البنية النفسانية العربية تنتج من التنشئة الاجتماعية في ظل العائلة (الأبوية المستحدثة).

إن هذا التحليل الذي تبناه الباحث ينطوي على افتراض أساسي وثيق الصلة بالمنظورين الماركسي والفرويدي القائل بأن البنى العميقة في المجتمع والفرد تعمل بصورة مستقلة عن وعي الأفراد و الجماعات و بمعزل عن هذه الوجهة فإنه يستحيل المضي إلى ما هو أبعد من الأحداث الظاهرة، ويتعذر بالتالي إدراك معنى البنى الكامنة.

3- الحوار والعلاقات الأسرية في العائلة الجزائرية

نظرا لارتباط النظام الأبوي بالمجتمع التقليدي الجزائري، فإن طبيعة العلاقات الأسرية تتجسد في نمط الأسرة الغالب آنذاك، وهو العائلة التقليدية (الممتدة). في هذا الاطار يرى الباحث "**بياربورديو**": أن العلاقة التي تسود بين أفراد الأسرة (الجزائرية) تتميز بنوع من الاحترام والخوف، احترام تام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة، والخوف الدائم من عقاب ولوم الآخرين أثناء عدم احترامه لبعض القواعد، ومثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التربية والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ صغره إلى غاية رشده، وتستمر جذور وآثار هذه العملية حتى كهولة وشيخوخة الفرد وهذا راجع لمدى فعالية التنشئة الاجتماعية على نفسية وشخصية الفرد، فالمشاعر الفردية ليست هي بالغائية، لكنها يجب أن تبقى خفية ومقموعة، وكل سلوك لا يتوافق و المعايير أو الأحكام الأمرية يعتبر سلوكا مرفوضا من طرف العائلة(**14**).

ويمكن تحديد أهم العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية كما يلي:

3-1- العلاقة بين الزوج و الزوجة:

تقوم العلاقة بين الزوج و الزوجة على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين، فما هو حق للزوجة يعتبر واجب على الزوج والعكس صحيح، و في الأسرة الجزائرية نجد من واجبات المرأة رعاية الأطفال و تربيتهم حتى زواج البنت وبلوغ الذكر و اتجاهه إلى عالم الرجال، إضافة إلى ذلك يلقى على عاتقها مسؤولية كل الأشغال المترلية، أما الزوج فإنه وتحت تأثير العوامل السابقة (القرابة، النظام الأبوي...) يحاول إظهار السلطة المطلقة على زوجته عن طريق إبراز رجولته أمامها والاستخفاف بآرائها وعدم مشاورتها في أغلب الأحيان ولا سيما عند تواجده إلى جانبها في وسط أفراد العائلة الكبيرة، لأنه يرى في ذلك الوسيلة الكفيلة بضمان وتقوية رجولته و كرامته، وهكذا تصبح الزوجة تحت طاعة الزوج بحيث تقبل سلوكاته مهما كانت، وهذا ما يؤدي إلى حدوث هوّة في العلاقة الزوجية بحيث تبقى النظرة التقليدية إلى الزوجة، التي تصبح في ظل هذه الظروف تشعر بالسلبية وعدم الثقة بالنفس و هو

ما قد يجعلها تضع هدفها الأول بعد الزواج هو خدمة زوجها وأبنائها، وهو ما تربي المرأة ابنتها عليه منذ مراحل طفولتها الأولى، دون النظر إلى حقها في العدالة مع زوجها في مختلف جوانب الحياة المادية و المعنوية كما حددها الله تعالى بقوله:"**للرجال نصيب مما اكتسبوا، و للنساء نصيب مما اكتسبن...**" (الآية 7 من سورة النساء).

وإن كان الإسلام قد أشار إلى قوامة الرجال على النساء في قوله تعالى: "**الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض**" (الآية 34 من سورة النساء)، فإن هذه القوامة لا تعني في أي حـــال مـــن الأحوال تسلط الزوج على الزوجة، أو عدم المساواة في المسؤوليات المشتركة، بل أن الإسلام ساوى بين الزوجين فيما يمكن فيه التسوية وفاضل بينهما فيما لا يمكن التسوية فيه، وفقا للفروقات البيولوجية و الطبيعية والتي منها تكليف الرجل بوجوب النفقة على المرأة الذي يعتبر حقا لها.

إن ظاهرة سلطة الأب في الأسرة ما تزال تأخذ الصدارة في المجتمع الجزائري، وغالبا ما تكون هذه السلطة مدعومة من طرف المرأة، حيث تعتبره الأقدر والأجدر على المسؤولية الأسرية، وترجع المرأة ذلك إلى العادات والتقاليد وخاصة الدين الذي تعتبره من المقومات الأساسية للأسرة.

مهما يكن فإن ضمان استمرار واستقرار النسق الأسري يقوم أساسا على طبيعة العلاقة الزوجية أي (**أن طبيعة البناء الأسري تتحدد أساسا في نموذج طبيعة العلاقات و التفاعلات بين الزوجين بالإضافة إلى أطفالهما**).(**15**)

3-2- علاقة الأب بالأبناء:

وهي علاقة مبنية على احترام و طاعة الابن للأب، فيرى الابن أنه من حق الأب إلزام و فرض قيم وسلوكات على الأبناء باعتباره صاحب القوة و المالك في الأسرة و تبقى علاقته التبعية هذه و تستمر منذ صغره إلى غاية رشده، أين يبقى خاضعا لأبيه في مختلف الجوانب المادية والاجتماعية لذلك نجد أن الطفل الذكر يلعب دورا هاما في استمرارية القيم الأبوية، حيث يحدد توارث هذه القيم داخل الأسرة، فعلاقة الأب بالابن تأخذ نموذج علاقة اللا تكافؤ، حيث أنها علاقة عمودية في اتجاه واحد فعلى الابن الاحترام و الطاعة وقبول كل الأوامر الصادرة عن أبيه دون نقاش، مهما كان سنه، أما علاقة الأب بالبنت فهي علاقة جد متحفظة فإضافة إلى طاعة الأب والاستجابة لأوامره فهي تتميز بالخجل والحشمة.

3-3- علاقة الأم بالأبناء:

إن الأم تكون علاقتها العاطفية صلبة مع الذكر مقارنة بالأنثى و يتجلى ذلك من خلال التمييز بينهما، إذ تحاول الأم إدخال قيم الأبوية فيه بترسيخ فكرة الرجولة–السلطة – القوة...، مما يؤثر على شخصيته حيث يصبح ينافي كل جنس مخالف له بدءا بأخته وأمه وزوجته...، وهي نفس الفكرة التي أكدها أغلب الباحثين العرب في هذا المجال والتي مفادها أن الزوجة الأم داخل الأسرة أصبحت تعيد إنتاج القيم التقليدية الأبوية، فالمرأة و رغم مناداتها بالحرية والمساواة مع الرجل إلا أنها تعمل على زرع بذور استمرار هذا النظام بشكل غير واعي، أما علاقتها بالبنت فهي مختلفة من حيث المعاملة والتربية، وهنا لا تكون للبنت نفس الفرصة مثلها مثل الذكر في تحقيق شخصيتها فالزوجة الأم تسعى إلى تلقين ابنتها قيم وعادات أسرية، كشغل البيت...، إضافة إلى تعويدها على صفة الحرمة والحشمة أمام جنس الذكر مهما كان سنه بداية بأخيها و والدها إلى غاية زوجها في المستقبل.

3–4– علاقة الأخوة والأخوات:

تأخذ هذه العلاقة ثلاث صيغ هي:

3–4–1– علاقة الاخوة الذكور: وتتميز بالمرح واللعب مع بعضهم البعض في فترة الطفولة، لكن تتغير تدريجيا مع كبر السن، حيث تصبح يسودها الجدية والالتزام المتبادل، وعلاقة التعاون في مختلف المجالات الزراعية الاجتماعية، وتزداد مسؤولياتهم عندما يتعلق الأمر بالأمور الأسرية الخاصة، كما يتمتع الأخ الأكبر بمكانة هامة داخل الأسرة بعد مكانة الأب، وتلقى على كاهله مسؤولية رعاية إخوته وأخواته الأصغر منه حتى وإن كان متزوجا وله أبناء، فهو المكلف وصاحب السلطة الأسرية في غياب الأب وبالمقابل يحتفظ بعلاقة الاحترام والطاعة والتقدير من طرف إخوته الأصغر منه.

3–4–2– علاقة الأخوات الإناث: وتتسم بالزمالة والصداقة و إفشاء الأسرار بينهن، و تقوم على التعاون في القيام بأشغال البيت، كما تقوم علاقة احترام بين الأخت الصغرى والكبرى وتسود بينهن علاقة تضامن في الحفاظ على كرامتهن وشرفهن الذي هو جزء هام من شرف الأسرة.

3–4–3– علاقة الأخ بالأخت: وتأخذ تقريبا نفي علاقة الأب مع البنت، خاصة مع كبر السن حيث تتميز بخوف وحشمة الأخت " تجاه " الأخ، و تستمر هذه الصفة حتى زواجها و حتى بعد الزواج.

3–5– علاقة الحفيد والحفيدة بالجد و الجدة:

و هي علاقة بين جيلين مختلفين، تتميز بتقدير واحترام وطاعة الأجداد مهما كانت آراءهم و أفكارهم، نظرا لكبر سنهم من جهة، ولأنهم يعتبرون رمزا روحيا قويا للثقافة الأسرية من جهة أخرى، كما تسود كذلك علاقة مرح و لهو بين هذين الجيلين.

4- مظاهر تغيّر العلاقات الزوجية وطرق اتخاذ القرار في الأسرة الجزائرية المعاصرة

لأجل معرفة مدى تغير مظاهر النظام الأبوي في المجتمع الجزائري داخل الأسرة تم القيام بدراسة ميدانية بولاية الجزائر العاصمة، على عينة تتكون من 200 إمرأة متزوجة (وأم) كممثل للأسرة، تم سحبها عن طريق عينة الكرة الثلجية حيث قسمت إلى فئتين عمريتين مدة كل فئة 10 سنوات وتفصل كل فئة عن الأخرى بفترة زمنية تقدر بـــ 15 سنة، حيث تمثل الفئة الأولى النساء المولودات في الفترة الممتدة من سنة 1942 إلى سنة 1951، أما الفئة الثانية وهن النساء المولودات في الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1976، وهذا التقسيم جاء من أجل تسهيل المقارنة بين فئتين ينتميان إلى جيلين مختلفين، جيل عايش الثورة والمرحلة الأولى للإستقلال وجيل عايش مرحلة مابعد الإستقلال، جيل ساهم في تحرير الوطن و في إرساء أسس المجتمع الجزائري الجديد وأخر ساهم في مرحلة البناء و التشييّد ولكل منهما خصوصياته الثقافية و الاجتماعية.

حاولت الدراسة التحقق من فرضيتين أساسيتين تتعلق اللأولى بوجود تغير في العلاقات الزوجية بين الجيلين خاصة فيما يتعلق بالحوار الأسري، أما الثانية فتتعلق بوجود تغير على مستوى اتخاذ القرارات الاسرية باعتبارها نتاجا للحوار الأسري، وفيما يلي عرضا لبعض نتائج الدراسة:

4-1- مظاهر تغير العلاقات الزوجية في الاسرة الجزائرية المعاصرة

جدول رقم (01): مدى إهتمام الزوج براي زوجته ومناقشتها في قضايا الأسرة

الرأي / الجيل	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
الجيل الأول	06 %06	20 %20	74 %74	100 %100
الجيل الثاني	50 %50	40 %40	10 %10	100 %100
المجموع	56 %28	60 %30	84 %42	200 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن (74%) من نساء الجيل الأول أجبن بأن أزواجهن لا يعيرن اهتماما لأرائهن و لا يناقشهن في مختلف قضايا الأسرة، ونفس الرأي نجده لدى (10%) فقط من أفراد الجيل الثاني، بالمقابل نجد أن اغلب نساء الجيل الثاني ينفين الطرح السابق و يؤكدن على أن أزواجهن يهتمون بآرائهن ويناقشهن في مختلف شؤون الأسرة سواء بصفة دائمة (50%) أو بصفة مؤقتة (40%).

هناك تباين في الإجابة بين الجيلين الأمر الذي يؤكد على حدوث تغيّر على مستوى العلاقات الأسرية ويتعلق الأمر بسلوك الزوج تجاه زوجته حيث أصبح هذا الأخير يهتم بآرائها ويناقشها في مختلف القضايا، فالحوار والاتصال أضحتا هي القيم السائدة في أسر الجيل الحالي على عكس أسر الجيل الأول والتي كانت العلاقة الأسرية فيها مبنية على النزعة السلطوية التي ترفض النقد و لا تقبل بالحوار إلا كأسلوب لفرض الرأي ، فأوامر الرجل و نواهيه كانت هي السمة السائدة في كل الأحوال.

إن الاتصال وبعد أن كان يشكل حجر عثرة داخل الأسرة التقليدية حيث كانت العلاقات الاجتماعية عمودية وتأخذ شكل أوامر و نواهي أصبح أكثر مرونة وفعالية في الأسرة المعاصرة لاعتماده على أساليب الحوار والتشاور وتبادل وجهات النظر، فالتحول الحاصل في مجال الاتصال الأسري يكتسي أهمية بالغة في حياة المرأة وفي تغيّر النظام الأبوي عموما الأمر الذي يقتضي إجراء دراسات معمقة لفهم اتجاه العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري.

إن أهم ما يتميز به التغيّر الاجتماعي للنظام الأبوي في الأسرة الجزائرية هو انه بطيء وهذا راجع لارتباطه بالنسق الثقافي الذي يعتبر من أبطأ الأنساق تغيّرا في المجتمع لما يحتويه من عادات و تقاليد وقيم ترسخت خلال عقود من الزمن و ما لهذه الأخيرة من دور في قولبة الفرد على النحو الذي يريد المجتمع و تقرره الثقافة المسيطرة.

جدول رقم (02): طريقة معالجة الخلافات الزوجية

طريقة معالجة الخلافات / الجيل	المراضاة والحوار	السكوت وتطبيق الأوامر	تدخل الأهل	المجموع
الجيل الاول	20 %20	77 %77	03 %03	100 %100
الجيل الثاني	80 %80	10 %10	10 %10	100 %100
المجموع	100 %50	87 %43.5	13 %6.5	200 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن طريقة معالجة الخلافات الزوجية تتم بالمراضاة و الحوار لدى (80%) من أفراد الجيل الثاني وهي أكبر نسبة في الجدول كما نجد نفس الإجابة لدى (20%) فقط من أفراد الجيل الأول، بالمقابل نجد أن (77%) من أفراد الجيل الأول أجابوا بأن معالجة الخلافات الزوجية تتم بسكوت المرأة و تطبيقها لأوامر الزوج و(10%) من أفراد الجيل الثاني كانت لهم نفس الإجابة.

هناك فرقا معتبرا بين الجيلين في الإجابة، مما يؤكد أن هناك تغيّرا قد حدث على طريقة معالجة الخلافات الزوجية، إذ وبعد أن كانت مثل هذه الخلافات تنتهي غالبا بسكوت الزوجة وتطبيقها لأوامر زوجها في أسر الجيل الأول، أصبح أسلوب الحوار والمراضاة هو الوسيلة الأساسية السائدة لدى أسر الجيل الثاني، فالزوج في الأسرة الجزائرية الحضرية لم يعد أكثر تسلطا كما كان من قبل، بل أصبح أشد وعيا بضرورة انتهاج أساليب ديمقراطية في معالجة مختلف الخلافات الأسرية بعيدا عن كل أشكال العنف التي من شأنها أن تؤثر على الاستقرار الأسري ككل.

نستنتج مما سبق أن طرق معالجة الخلافات الزوجية قد تغيّرت من أساليب تعتمد على العنف واحتقار المرأة إلى أساليب سلمية تعتمد على الحوار والنقاش و احترام المرأة، و هو مؤشر على تلاشي احد أهم قيم النظام الأبوي التي تعتمد العنف كوسيلة لفّظ مختلف الخلافات الأسرية.

فإذا كان الدين الإسلامي أول من دعا إلى معاشرة النساء بالمعروف في قوله تعالى **(وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا و يجعل الله فيه خيرا كثيرا)** الآية 19 من سورة النساء، فإن هذا التغيّر يسير في نفس السياق و يعتبر مؤشرا إيجابيا على التحول الديمقراطي الذي تعرفه الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري و الذي يمثل البديل الحقيقي للنظام الأبوي التميّزي القائم على السلطة القهرية التي يمارسها ذكور المجتمع على إناثه، حيث ينموا الذكر منذ طفولته على قيم حب البروز و احتقار المرأة و إذلال من هم اضعف منه، فتكون وفقا لذلك شخصيته على صورة أبيه.

جدول رقم (03): طريقة العقاب الممارسة مع الزوجة

طريقة العقاب / الجيل	التأنيب والوعظ	الهجر	السب و الشتم	المجموع
الجيل الأول	19 19%	40 %40	41 %41	100 %100
الجيل الثاني	75 %75	25 %25	00 %00	100 %100
المجموع	94 %47	65 %32.5	41 %20.5	200 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن (75%) من أفراد الجيل الثاني أجابوا بأن طريقة العقاب التي ينتهجها الأزواج معهن هي التأنيب و الوعظ، بالمقابل نجد أن (19%) فقط من الجيل الأولي أجبن بنفس الطريقة، من جهة ثانية نلاحظ أن (81%) من أفرد الجيل الأول يؤكدون على أن طريقة العقاب التي يتلقونها من أزواجهن تتراوح بين الهجر(40%) و السب و الشتم (41%) على عكس أفراد الجيل الثاني الذين لا نجد منهم سوى (25%) يتلقون عقابا بالهجر.

هناك فرق بين الجيلين في نسبة الإجابة مما يؤكد على حدوث تغيّرا على مستوى طريقة العقاب التي ينتهجها الزوج تجاه زوجته، فالأسرة الجزائرية عرفت تحولا تمثلت مظاهره في سيادة قيم التأنيب التوجيه لدى أسر الجيل الثاني كطريقة لعقاب الزوجة عند ارتكابها خطأ ما، على عكس ما كانت عليه وضعيتها في الجيل الأول أين كان الهجر و السب و الشتم هي الطرق المسيطرة آنذاك في معاقبة المرأة كخاصية من خصائص النظام الأبوي، غير أن الشيء الملفت للانتباه من خلال هذه النسب هو غياب أسلوب الضرب كطريقة للعقاب لدى كل من الجيلين مما يؤكد أن الرجل الجزائري لا يمارس العنف ضد زوجته بالشكل الذي تروجه بعض وسائل الأعلام الوطنية.

نستنتج أن طرق العقاب المنتهجة مع المرأة داخل الأسرة الجزائرية قد تغيّرت من أساليب تعتمد على العنف وإذلال المرأة و التي تجسد قيم النظام الأبوي إلى طرق جديدة مبنية على قيم احترام المرأة و تقديرها ككائن بشري و تمثل أهم أسس النظام الاجتماعي الديمقراطي.

فإذا كان العقاب في الحياة الاجتماعية يعتبر وسيلة للانضباط والاستقامة لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها أداة أساسية لحماية القانون واستمرار النظام الذي يحكم المجتمع، فإن هذا العقاب يختلف في طريقته من نسق اجتماعي إلى آخر، والأسرة من بين الأنساق التي يجب أن يكون العقاب فيها تربويا وتوجيهيا وغير قائم على الضرب أو التجريح ، وذلك نظرا لخصوصية هذا النظام المبني على علاقات قرابة وقيم سامية، والمثل الأعلى في ذلك هو الدين الإسلامي الحنيف الذي قسم العقاب إلى مراحل تدريجية جاعلا من أسلوب الضرب غير المبرح أخر وسيلة لعقاب الزوجة في حالة العصيان وهذا بعد عدة طرق سلمية كالوعظ و الهجر في المضجع...، حيث قال تعالى (**الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض و بما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله و اللاتي تخافون نشوزهن فعضوهن و اهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ان الله كان عليا كبيرا**) الآية 34 من سورة النساء.

4-2- مظاهر تغير طريقة اتخاذ القرار في الأسرة الجزائرية

جدول رقم (04): طريقة إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب و تنظيم النسل

طريقة إتخاذ القرار / الجيل	من طرف الزوجة	من طرف الزوج	بالتشاور	المجموع
الجيل الأول	00 %00	74 %74	26 %26	100 %100
الجيل الثاني	10 %10	00 %00	90 %90	100 %100
المجموع	10 %5	74 %37	116 %58	200 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن (90%) من أفراد الجيل الثاني أجابوا بأن القرارات المتعلقة بالإنجاب و تنظيم النسل تتخذ بطريق تشاورية بين الزوجين بينما نجد (26%) فقط من أفراد الجيل الأول كانت لهم نفس الإجابة، بالمقابل يؤكد (74%) من أفراد الجيل الأول أن الزوج ينفرد لوحده باتخاذ مثل هذه القرارات أما بالنسبة لأفراد للجيل الثاني فلا أحد يؤيد هذا الرأي.

هناك فرقا كبيرا في الإجابة بين الجيلين، فيما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتنظيم النسل، إذ وبعد أن كان الزوج في الجيل الأول هو صاحب القرار بدون منازع، أصبح في الجيل الثاني يتشاور مع زوجته في هذا الموضوع من اجل اتخاذ القرار المناسب،

وهو ما يؤكد على وجود قيم الحوار والاتصال الدائمين بين الزوجين، وهذه النتيجة تدعم ما توصل إليه "**بوتفنوشت**" من أن الرجل الجزائري أصبح أكثر انفتاحا بالنسبة لزوجته في العائلة المعاصرة، غير أنها تتنافى مع فكرة "**هشام شرابي**" القائلة بأن الحوار بين (الزوجين) لا يرمي إلى التوصل إلى تفاهم أو اتفاق بين وجهتي النظر بل إلى تأكيد الحقيقة الوحيدة و تأييد انتصارها إلا وهي رأي الرجل.

لقد أصبحت ظاهرة تنظيم النسل في الجيل الحالي قضية أساسية في حياة الأسرة يناقشها الزوجين بصفة عادية مثلها مثل باقي مشاكلهم الأسرية و هذا بعد أن كانت محرمة في المجتمع أو سرية للغاية لدى بعض الأسر الحضرية، وقد ساهم في انتشار الوعي بأهمية هذه الظاهرة و ضرورة الإشراك المباشر للمرأة فيها عدة عوامل أهمها انخفاض المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية مع نهاية الثمانينات بفعل الأزمة الاقتصادية وكذا السياسة الديموغرافية للدولة التي كانت تعتبر زيادة عدد المواليد عاملا من عوامل كبح التنمية الوطنية، بالإضافة إلى عامل التطور التكنولوجي الذي ادخل الآلة في النشاط الزراعي، مما قلل من نسبة الاعتماد علي اليد العاملة اليدوية المتمثلة في تعاون الجماعة الأسرية الكبيرة، كما أدى بالمقابل تبني نموذج الصناعة المصنعة إلى امتصاص فئة كبيرة من سكان الريف الذين هاجروا إلى المدينة مما أدى إلى تفكك الأسرة التقليدية الممتدة إلى اسر زواجية صغيرة الحجم.

نستنتج أن هناك تغيّرا قد حدث على مستوى سلطة الرجل الانفرادية والمطلقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتنظيم النسل، وهذا يعتبر مكسبا جيدا للأسرة عموما وللمرأة الجزائرية بالخصوص.

جدول رقم (05): طريقة إتخاذ القرارات المتعلقة بالمنزل(تأثيث كراء شراء أو ترميم..)

طريقة إتخاذ القرار / الجيل	من طرف الزوجة	من طرف الزوج	بالتشاور	المجموع
الجيل الأول	02 %02	79 %79	19 %19	100 %100
الجيل الثاني	10 %10	25 %25	65 %65	100 %100
المجموع	12 %6	104 %52	84 %42	200 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن (79%) من أفراد الجيل الأول أجابوا بأن الزوج هو المسئول الوحيد عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنزل من تأثيث،ترميم،شراء أو كراء..، و (19%) فقط من أفراد نفس الجيل أجابوا بأن هذه القرارات تتخذ بالتشاور بين الزوجين، بالمقابل نجد أن الزوج ينفرد بالقرارات المتعلقة بالمنزل لدى (25%) من أفراد الجيل الثاني، في حين يكون اتخاذ القرارات بصفة مشتركة لدى (65%) من أفراد نفس الجيل.

هناك فرقا واضحا في الإجابة بين الجيلين مما يؤكد على أن هناك تغيّرا قد حدث على مستوى طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المنزل، إذ وبعد أن كان الزوج في أسر الجيل الأول هو صاحب السلطة في اتخاذ القرارات بإيعاز من الأسرة الممتدة، أصبحت سلطة اتخاذ مثل هذه القرارات من صلاحية الزوجين معا داخل الأسرة النووية، أي أن المرأة أصبحت تساهم في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بشؤون البيت، و هو تطور إيجابي لصالحها و لصالح الأسرة عموما.

نستنتج مما سبق أن طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنزل تختلف بين الجيلين مما يؤكد أن السلطة الانفرادية للرجل في اتخاذ مثل هذه القرارات قد تناقصت وهو مؤشر على تلاشي بعض قيم النظام الأبوي التي تهمش المرأة وتجعل دورها في اتخاذ القرارات دائما في المرتبة الثانية بعد الرجل، وهذه النتيجة توافق ما توصلت إليه اغلب الدراسات السابقة والتي أكدت في مجملها على انه كلما كان النمط الأسري مقلصا كلما كان اتجاه السلطة داخل الأسرة يتميز بالديمقراطية، غير أن هذه العملية لا تتحقق بصفة مطلقة إلا بتبديل نوع العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة، وذلك عن طريق الممارسة الفعلية في المجتمع وهي عملية بطيئة التغيّر لأنها تشمل على التربية على حد تعبير الباحث "**شرابي**".

جدول رقم (06): طريقة إتخاذ القرارات المتعلقة بتحضير الولائم و زيارة الأقارب

طريقة إتخاذ القرار / الجيل	الزوجة	الزوج	بالتشاور	المجموع
الجيل الأول	02 %02	80 %80	18 %18	100 %100
الجيل الثاني	20 %20	30 %30	50 %50	100 %100
المجموع	22 %11	110 %55	68 %34	200 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة من الجيل الأول (80%) أجابوا بأن الزوج هو الذي يقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بتحضير الولائم و زيارة الأقارب، بالمقابل نجد أن (70%) من أفراد الجيل الثاني أجابوا بأن هذه العملية تتم إما عن طريق الزوجة بمفردها (20%) أو بالتشاور بين الزوجين (50%).

إن هذا الفرق المعتبر في الإجابة يؤكد أن هناك تغيّرا قد حصل فيما يتعلق بطريقة اتخاذ هذا النوع من القرارات الأسرية، إذ و بعد أن كان الزوج هو الذي يسيطر على مختلف القرارات و ينفرد بها دون استشارة زوجته أصبح يتنازل تدريجيا عن هذه السلطة إما باستشارة زوجته أو ترك لها كامل المسؤولية في ذلك، الأمر الذي أدى إلى اتساع مجالات مساهمة الزوجة في صنع مثل هذه القرارات التي تتعلق بقضاياها المباشرة و بمحيطها المترلي.

إن هذا التغيّر قد يمكن تفسيره بمدى وعي الزوجين بأهمية الحياة المشتركة و حرص المرأة وعزمها على مشاركة الرجل في كل شيء، خاصة و أنها أصبحت تتمتع باستقلالها السكني وفي بعض الأحيان الاقتصادي فهي أصبحت أكثر تحررا من سلطة الحماة ومن الرقابة الجماعية التي كانت تمارس عليها في ظل الأسرة الكبيرة (التقليدية)، ومنه نستنتج أن المرأة الجزائرية أصبحت أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات ولاسيما منها تلك المتعلقة بتحضير الولائم و زيارة الأقارب مقارنة بما كانت عليه في الجيل الأول، وهو مؤشر على اضمحلال ظاهرة النظام الأبوي التي كانت تجعل من هذه المهمة من صلاحية الزوج فقط وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى النضج الذي وصلت إليه ذهنية كل من الرجل والمرأة على حد سواء بعد مرور مراحل متعددة من التغيّر الاجتماعي.

خاتمة:

تشكل ثقافة الحوار، أحد أهم الركائز الأساسية للعملية الاتصالية في الأسرة، التي تشكل بدورها أساس العلاقات الاجتماعية الأسرية، وينطبق ذلك على مستوى النسق الاجتماعي الأكبر المتمثل في المجتمع بمختلف أنساقه الأخرى، غير أن الخوض في مثل هذا المفهوم داخل النظام الأبوي يعتبر من أصعب وأعمق الدراسات، ذلك أن النظام الأبوي يرفض مثل هذه الثقافة المفضية إلى التفاهم والإقناع في إطار الشفافية التامة بين مختلف الفواعل على مستوى مختلف المؤسسات الاجتماعية بما فيها الأسرة، ولأن هذه الأخيرة تشكل الوحدة الأساسية والمؤسسة الابتدائية للتنشئة الاجتماعية للفرد، فإنها تساهم بدورها في ترسيخ مثل هذه القيم السلبية في المجتمع. في هذا الشأن توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يأتي:

بعد أن كانت الطرق الأساسية في العقاب هي الضرب و الزجر و التهديد أصبحت طرق التأنيب والتوجيه هي السائدة لدى الحالي و هذا يدل على أن الأسرة الجزائرية أصبحت أكثر

مرونة في التعامل مع الأطفال بنوعيهما (ذكورا و إناثا) و هي أنجع الطرق لسيادة قيم الحوار والاتصال والاحترام المتبادل داخل الأسرة، أما بالنسبة لتدخل الأب في السلوكات الشخصية للبنت، فلم يعد كما كان من قبل مما يؤكد أن سلطة الأب قد تقلصت غير أن ذلك لا يعني أن المرأة الجزائرية قد تحررت تماما من سلطة الأب بل ان هذه الأخيرة بقيت تلعب دور الضابط للقيم الأسرية.

إن السلطة الأسرية المتمثلة في إجبار المرأة على الزواج من شخص لا تعرفه أو لا تقبله قد تلاشت وبالمقابل زادت حرية المرأة في اختيار شريك حياتها باتساع مجالات التعارف بين الرجال والنساء الناجم عن خروج هذه الأخيرة إلى الفضاء الخارجي واختلاطها بالرجال، بالإضافة إلى ذلك فإن سلطة الرجل الانفرادية والمطلقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب وتنظيم النسل قد تلاشت، إذ وبعد أن كان الزوج هو صاحب القرار وبدون منازع أصبح في الجيل الحالي أكثر تشاورا مع زوجته في هذا الشأن و هو ما يؤكد على انتشار قيم الحوار والاتصال الدائمين بين الزوجين، فظاهرة تنظيم النسل و بعد أن كانت محرمة في المجتمع أو سرية للغاية لدى بعض الأسر الحضرية، أصبحت في الوقت الحالي قضية أساسية في حياة الأسرة يناقشها الزوجين بصفة عادية مثلها مثل باقي المشاكل الأسرية، وقد تكون من بين العوامل التي ساهمت في انتشار الوعي بأهمية الظاهرة وضرورة الإشراك المباشر للمرأة فيها، انخفاض المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية مع نهاية الثمانينات والسياسة الديموغرافية المنتهجة آنذاك التي تعتبر النمو الديموغرافي عاملا من عوامل كبح التنمية.

فيما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المترل، فإن الدراسة توصلت إلى أنها وبعد أن كانت من اختصاص الرجل لوحده بإيعاز من الأسرة الممتدة، أصبحت سلطة اتخاذ مثل هذه القرارات من صلاحية الزوجين معا، وهو ما يؤكد أن المرأة أصبحت تساهم في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالشؤون المترلية، وذلك عن طريق الحوار والنقاش الدائم بينها وبين زوجها، إذ وبعد أن كان الزوج ينفرد بمختلف القرارات المتعلقة بتحضير الولائم وزيارة الأقارب دون استشارة زوجته أصبح تدريجيا يتنازل عن هذه السلطة سواء باستشارة زوجته أو ترك لها كامل المسؤولية في ذلك حيث أصبحت المرأة الجزائرية أكثر مشاركة في اتخاذ مثل هذه القرارات.

لقد أصبح الرجل أكثر اهتماما بآراء زوجته، بل وأصبح يناقشها في مختلف القضايا الأسرية، فالحوار والاتصال أضحتا القيم السائدة في الأسرة الحالية مقارنة بالأسرة التقليدية، والتي كانت العلاقات الأسرية فيها عبارة عن أوامر ونواهي، ورأي الرجل هو السائد في كل

الأحوال، وهو ما يتطلب إجراء دراسات تمحيصية معمقة لفهم اتجاه العلاقات الاجتماعية داخل النسق الأسري الجزائري على المدى المتوسط والقصير.

إذا كانت الخلافات الأسرية بين الزوجين، تنتهي غالبا بسكوت الزوجة وتطبيق أوامر الزوج فإن أسلوب الحوار والمراضاة أصبح هو الوسيلة الأساسية الأكثر استعمالا في الأسرة الجزائرية المعاصرة، ومنه فإن الرجل الجزائري لم يعد أكثر تسلطا كما كان من قبل، بل أصبح أشد وعيا بضرورة التحلي بأساليب ديمقراطية بعيدة عن العنف الذي يمكن أن يؤثر على الاستقرار الأسري.

ينبغي في الأخير التذكير، بضرورة توجيه الدراسات الاجتماعية والإنسانية، نحو معالجة مختلف الجوانب المتعلقة بهذا النظام، لأن القضاء من أجل الاستثمار في ايجابياته لتطوير مجتمعاتنا، والتخلي عن سلبياته التي تعيق التقدم الحضاري، باعتبار أن هذا النظام نظام اجتماعي قائم بذاته، ويرتبط كثيرا بالجانب الثقافي، الذي يعتبر أكثر الجوانب تغيرا في المجتمع.

الهوامش:

1. هشام شرابي، االنقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص11 - 16– 19– 20.
2. علي محمد المكاوي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة، دار نهضة الشرق، 1997، ص 108 .
3. جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، 1981، ص 15.
4. عبد الواحد وافي، الأسرة و المجتمع، القاهرة، مكتبة النهضة، 1966، ص 4 .
5. سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، مصر، دار المعرفة الجامعية ، 1979، ص 34 .
6. حليم بركات، النظام الاجتماعي وعلاقاته بمشكلة المرأة العربية، ط 1، بيروت، مركز الوحدة العربية، 1982، ص63.
7. ر. بودون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ط 1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 372.
8. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط 4، بيروت، الأهلية للنشر و التوزيع، 1981.
9. هشام شرابي، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة: محمد شريح ، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
10. هشام شرابي، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، مرجع سابق، ص 22.
11. نفس المرجع، ص ص 16-17.
12. نفس المرجع السابق، ص 52.
13. علي زيعور، التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية و الأسطورية، بيروت، دار الطليعة، 1977، ص 5.
14. Pière BOURDIEU, Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, 1958, P 44.
15. Hubert TOUZARD, Enquête psychosociologique-les roules conjugaux et structures familiales, Paris, CNRS,1967, P 43.